

الهيئة العامة لمراقبي المصاريف العمومية

حول المهمة الرقابية المتعلقة بطلب تصنيع الكمادات غير الطبية

حوصلة مختصرة للتقرير النهائي

13 جويلية 2020

تبعاً للمهمة الرقابية حول تصنيع الكمادات غير الطبية بتاريخ 16 افريل 2020 و التي تمت إحالة تقريرها الاولي لرئاسة الحكومة بتاريخ 24 افريل تولى الفريق الرقابي تلقي ردود وزارة الصناعة (09 جوان 2020) و وزارة التجارة (18 جوان 2020) و وزارة الصحة (26 جوان 2020) على ما ورد في التقرير و بعض الملاحظات على محاضر السماع من المعنيين.

تبعاً لذلك يمكن ختم المهمة و اصدار التقرير النهائي و فيما يلي اهم الملاحظات التي يتمسك بها الفريق الرقابي بعد دراسته للردود الواردة :

1- سوء إدارة للموضوع يبرز من خلال:

- تعدد المتدخلين واللجان،
- عدم التقيد بالحد الأدنى من الإجراءات الإدارية المتعارف عليها (غياب تكوين لجان بمقررات / اجتماعات دون محاضر ...) وذلك رغم أهمية الموضوع وخصوصيته وابعاده المالية والصحية والمجتمعية ككل،
- تولي وزارة الصناعة جملة من الأعمال والمفاوضات كمنسق للموضوع إلا أنّ هذا التنسيق لم يكن كافياً لضمان نجاح المسار من ذلك أنّ كلّ البلاغات والقرارات كانت تؤكد على أن تكون الصيدلية المركزية هي الموزع الحصري لضمان الجودة المطلوبة وبالتالي المشتري العمومي و ذلك مهما كانت صيغة انجاز هذا الطلب العمومي و هو ما لم يتم لاحقا،
- تشريك كامل لممثلي المهنة في لجان صياغة كراس الشروط المرجعية و اقراره و إقرار السعر المرجعي و لئن اقتضت طبيعة المنتج والظرف ذلك حيث توجد حاجة واضحة لهذه التشاركية إلا أنّه كان من الأجدر اتخاذ العناية اللازمة لتفادي أي احتمال لقيام وضعية تضارب مصالح باعتبار أنّ المهنة هي المستفيد المباشر من الموضوع .

وقد انجر عن ذلك تشتت المسؤوليات وعدم إمكانية مساءلة طرف معين بالإضافة إلى اخفاق الدولة في التحكم الكافي في تصنيع الكمادات وتوزيعها لضمان الجودة المطلوبة وفي الأجل المناسبة رغم ضرورة ذلك آنذاك.

2- وجود حالة واضحة لتضارب المصالح بالنسبة للنائب جلال الزياتي على معنى الفصل 20 من القانون عدد 46 لسنة 2018 و الفصل 25 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

و تجدر الإشارة إلى أنّ وزير الصناعة صرح على الشرف بكونه لا معرفة له بالنائب عندما اتصل به كما أنّ النائب المعني أكد في تصريحات إعلامية تخليه على المعاملة التي لم تنطلق بعد و ذلك بعد علمه بأنه تمثل تضارب مصالح كما تحجج بأنّ المعاملة كانت ستتم مع شركته و ليس معه كنائب وهو ما أثاره و أكد عليه العديد من السادة النواب في جلسة استماع للفريق الرقابي من طرف لجنة الحوكمة و الإصلاح الإداري بمجلس نواب الشعب .

إلا أنّ موقف النائب المعني يخالف ما صرح به إعلاميا حيث تولى النائب المعني إيداع عينة باسمه و اسم شركته ارتو تونيزيا بتاريخ 13 أفريل 2020 بالسيلاكس في إطار طلبية الـ 30 مليون كمائة التي كانت منتظرة وهو ما يؤكد إصراره على المعاملة رغم علمه بوضعية تضارب المصالح.

3- وجود شبهة استغلال النائب جلال الزياتي لمسؤوليته بمجلس إدارة السيلاكس لتسريع إجراءات تحليل عينته لدى المركز إذ أنّه أودع العينة يوم 13 أفريل و تسلم تقرير الاختبار في 15 أفريل و هي أسرع عملية اختبار مقارنة ببقية العينات في بداية اثاره موضوع الكمادات كما أنّه أودع أول عينة باعتبار أنّ كراس الشروط الفني المرجعي اشهر رسميا يوم السبت 11 أفريل و تولى النائب المعني إيداع العينة المناسبة يوم الاثنين 13 أفريل وحصل على تقرير مطابقة يوم الأربعاء 15 أفريل و أودع التقرير و العينة يوم 16 أفريل بالصيدلية المركزية و هي اجل جد مختصرة أمام البطء الذي عرفته مختلف إجراءات و معاملات الموضوع و هو ما يثير شبهات العلم المسبق و الكاف بكل المقترضات للاستعداد و استكمال الإجراءات قبل غيره و بالتالي يثير قرائن جديدة حول استغلال معلومة ممتازة.

4- صياغة غير جيدة لكراس الشروط الفنية المرجعي حيث اختلط فهمه مع كراسات شروط الشراء أو التزود في حين أنّ الغاية منه كانت توفير وثيقة للاستئناس الفني في هذا المجال الجديد حتى عالميا حيث ركز الكراس على المقترضات الفنية و لم يتطرق كفاية لشروط المشاركة و التعامل الإداري والمالي مما نتج عنه غموض و تأويلات و شكوك اضطرت على أثرها وزارة الصناعة لإصدار بلاغات تكميلية و توضيحية تخلت فيها على بعض ما ورد في الكراس المذكور بما أربك كامل مسار تصنيع و توزيع الكمادات .

و تبعا لكل هذه الاخلالات والنقائص فإنّ الأطراف المعنية اخفقت في إدارة موضوع الكمادات و لم تتولى الصيدلية المركزية عمليات الشراء والتوزيع و ترك الامر للعرض والطلب في السوق كأى منتج عادي مع تحديد السعر بمقتضى مقرر من وزير التجارة واشتراط وزارة الصناعة حصول المصنع المعني على شهادة مطابقة من المركز الفني للنسيج دون وجود إجراءات مراقبة للجودة الفنية عند التزود و التسلم .

و تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنّ شرايات الكمادات غير الطبية التي قامت بها مختلف الهياكل العمومية لاحقا و بصفة منفردة اثارت و تثير عدة ملاحظات حول الجودة الفنية و مدى خضوعها

للمراقبة كما أنّ عدة أصناف من الكمّات التي تسوق حالياً للعموم من مختلف أنواع التجار يلاحظ مباشرة انها غير مطابقة للكراس المرجعي المذكور (اختلاف عدد الطبقات – غياب أي معطيات تفيد التركيبة او المصنع ...) و لا يسمح المجال بالتطرق اليها .

و من جهة أخرى أدت الضجة الإعلامية و تدخل الفريق الرقابي الى تصحيح عدة خيارات و مواقف و تراجع عدة اطراف عن قرارات و أعمال كانوا سيقومون بها رغم أنها تخالف مبادئ و تراتيب جاري بها العمل كما كرس ذلك قدرا أكبر من الشفافية حول الموضوع المقدر مبالغه أنذاك بما يتجاوز 60 مليون دينار .

و في الختام يؤكد الفريق الرقابي أنّ كل الردود الواصلة اليه من الوزارات تعزز في اغلبها الملاحظات التي نص عليه في تقريره الاولي و لئن اثارت بعض الملاحظات الحرج لدى بعض الأطراف فانه يؤكد على وجوب التمييز بين وجود شبهة كافية لإخلال أو نقيصة بناء على ما توفر من دلائل و بين اتهام كما أن الفريق الرقابي حرص على اعتماد أكبر قدر من الحيادية والموضوعية حيث قام بالمهمة في حدود مجال الاذن الممنوح له و تقيد قدر الإمكان بكل المعايير الموضوعية في ميدان التدقيق .